المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

العلاقة بين الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة –مدخل نظري.

The relationship between e-governance and sustainable development - theoretical introduction -

ط. سهام ميمونة رزوق[1]، أ.د إلياس العيداني [2]

Siham Mimouna REZOUG[1] , Ilias LAIDANI[2]

جامعة تيسمسيلت؛مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة؛ rezoug.sihem.mimouna@univ-tissemsilt.dz

جامعة تيسمسيلت؛ مخبر الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة ؛ Laidani.ilyas@univ-tissemsilt.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/06 **تاريخ القبول**: 2023/05/30 **تاريخ النشر**: 2023/06/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز العلاقة بين الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة من جانب نظري، حيث تعتبر الحوكمة الإلكترونية ظاهرة ذات أهمية وطنية ودولية، عند القيام بوضعها حيز التنفيذ تحسن أنماط تسيير المجتمع والحياة الاقتصادية على حد سواء. وتعد التنمية المستدامة من أهم المفاهيم التي برزت في العقود الأخيرة من القرن العشرين كرد فعل للمشكلات الكثيرة والخطيرة التي بدأ العالم يواجهها وذلك كمحاولة للتغلب على هذه المشكلات. واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

كلمات مفتاحية: **الحوكمة، الحوكمة الإلكترونية، التنمية المستدامة.**

تصنيفاتJEL: N4، N7، Q56.

Abstract:

This study aims to highlight the relationship between e-governance and sustainable development from a theoretical point of view, where e-governance is a phenomenon of national and international importance. Sustainable development is one of the most important concepts that emerged in the last decades of the twentieth century as a response to the many and serious problems that the world began to face, as an attempt to overcome these problems. This study relied on the descriptive analytical approach.
Keywords: Governance, E-governance, Sustainable development.

JEL Classification Codes: N4, N7, Q56

[1] الباحث المرسل: رزوق سهام ميمونة، الإيمايل: rezoug.sihem.mimouna@cuniv-tissemsilt.dz ؛

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

مقدمة

شهد العالم المعاصر تقدما مذهلا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويعد هذا التطور عاملا أساسيا من عوامل التنمية الشاملة،إذ تتسابق الدول المتقدمة في تطوير هذه التكنولوجيا، الأمر الذي عجل بظهور مفهوم الحوكمة الالكترونية، التي تعتبر بمثابة أسلوب جديد لإدارة الدولة وأجهزتها وقطاعاتها، وتدبير الشؤون العامة للبلد، والانتقال من أنشطة عادية إلى أنشطة إلكترونية من خلال التفاعل مع المواطنين والاقتراب منهم وتمكينهم من الحصول على المعلومة، كما أنها تشجع التفاعلية بين مؤسسات الدولة ومختلف القطاعات الأخرى، وإضفاء نوع من الشفافية ومنح تسهيلات إدارية وخدماتية، وتحقيق الجودة في تقديم الخدمات العمومية.

وتعنى التنمية بشكل عام باعتبارها عنصر من عناصر الاقتصادات بتحسين رفاهية الشعوب، من خلال رفع مستوى المعيشة وتحسين التعليم والصحة والمساواة في فرص العمل المتاحة، حيث أنها جميعها عناصر أساسية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية....الخ. ولأن الموارد الطبيعية ورغم وفرتها فإنها معرضة للنفاد والاستنزاف نتيجة سوء الاستخدام، مما يعرض الأجيال الحالية والقادمة لمخاطر نضوب هذه الموارد، ظهرت المفاهيم الخاصة بالتنمية المستدامة لتعبر عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، والتي تشمل مختلف الأنماط التنموية، وقد استحوذت التنمية المستدامة على اهتمام العالم بمختلف هيئاته، فعقدت من أجلها العديد من القمم والملتقيات لاستطلاع حالتها ومستقبلها.

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الأساسية التالية:

ما هي العلاقة بين الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة ؟

التساؤلات الفرعية:

1- مالمقصود بالحوكمة الإلكترونية؟
2- ماذا نعني بالتنمية المستدامة وما هي أبعادها؟
3- ماهي العلاقة التي تربط بين الحوكمة الالكترونية والتنمية المستدامة ؟

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من أهمية كل من موضوعي الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة، حيث أضحت الحوكمة الإلكترونية هي الركيزة التي ينبني عليها كل شيء نتيجة لما شهده العالم في السنوات القليلة الماضية من نمو متسارع في المعطيات المعرفية والثقافية والمعلوماتية والثورة الرقمية الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث لعبت هذه الأخيرة دورا كبيرا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة التي أصبحت من المفاهيم الحديثة التي ظهرت كمعلم بارز في مسيرة تطور الوعي الدولي لتحقيق التوازن بين احتياجات البيئة والتنمية، واحتياجات الأجيال الحالية والأجيال القادمة ولذلك ستسعى هذه الدراسة إلى بيان علاقة الحوكمة الإلكترونية بالتنمية المستدامة من جانب نظري.

أهداف البحث: تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- المساهمة في البناء المعرفي لمفهوم الحوكمة الإلكترونية.
- تقديم طرح نظري للتنمية المستدامة وأبعادها.
- تحديد العلاقة بين تطبيق مفهوم الحوكمة الإلكترونية وتعزيز مفهوم التنمية المستدامة.

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

الدراسات السابقة:

1. دراسة أبو بكر بوسالم، صلاح الدين قدري، (2017)، دور الحوكمة الالكترونية في تحقيق استدامة الشركة – دراسة تحليلية-، هدفت الدراسة إلى بناء إطار شامل عن الحوكمة الالكترونية وكيفية توظيفها بأدوات تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات وتقديم عرض تعريفي نظري يبين مصطلح الحوكمة الالكترونية، كما هدفت إلى تسليط الضوء على التطورات الهائلة الحاصلة في تكنولوجيات الإعلام الاتصال وتطبيقاتها داخل الشركة من خلال تبني برامج وتطبيقات الحوكمة الالكترونية التي تهدف إلى تحسين أداء نشاط الشركة وتحقيق الاستدامة.
2. دراسة ربحي فاطمة، (2021)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر - دراسة حالة مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت-، وهدفت هذه الدراسة إلى إبراز توضيح مختلف المفاهيم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتنمية المستدامة على حد سواء، وحاولت إبراز تطور تعداد هذه المؤسسات نتيجة البرامج والاستراتيجيات التي وضعتها الدولة لتحقيق التنمية المستدامة والأهداف المرجوة منها ، كما حاولت إبراز دور مديرية الصناعة والمناجم في تطور وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وإحصائها على مستوى الولاية.
3. دراسة أقموم فاطمة، (2021)، أهمية اليقظة الإستراتيجية في انتهاج المؤسسة لمسار التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية كآلية تسييرية والتنمية المستدامة كأولوية من أولويات المؤسسات الجزائرية على المدى المتوسط والطويل، والتعرف على الدوافع التي تشجع المؤسسات الجزائرية على الالتزام بأبعاد التنمية المستدامة.

منهج الدراسة: لدراسة إشكالية البحث وللإجابة عليها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في وصف بعض أدبيات الدراسة، حيث انصب اعتمادنا في استعراض موضوع البحث على الدراسات والبحوث والمقالات والتقارير ذات الصلة بالموضوع، فعمدنا إلى توصيف وتشخيص الحوكمة الإلكترونية، وكذا التنمية المستدامة، وأيضا تحليل العلاقة بينهما.

أولا. مدخل مفاهيمي للحوكمة الالكترونية

قبل البحث في مفهوم الحوكمة الالكترونية E-Governance، وجب علينا أولا التعريف بمفهوم الحوكمة Governance، ثم تحديد مفهوم الحوكمة الالكترونية، ثم تحديد الفرق بينها وبين مفهوم الحكومة الالكترونية.

1. **تعريف الحوكمة**: الحوكمة هي مفهوم واسع يحتوي على العديد من التعريفات التي قدمها باحثون مختلفون ومنظمات دولية، وهي مصطلح جديد في العربية وضع في مقابل اللفظ الإنجليزي (governance) أو الفرنسي (gouvernance)، والترجمة العلمية المتفق عليها لهذا المصطلح هي " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة" أو الحكم الرشيد، وسنقوم فيما يلي باستعراض أهم التعاريف كالتالي:

- الحوكمة يمكن أن تمثل إشراك جميع الأطراف في المنظمة الواحدة في عملية اتخاذ القرار وتوفير المعلومات لجميع هذه الأطراف بشفافية ووضوح وتحديد عمل جميع المسؤولين في المنظمة لتجنب حدوث حالات الفساد الاقتصادي لتصبح تحت رقابة ومتابعة[2].

- الحوكمة هي تعبير عن مشاركة واسعة لكافة الأطراف المشاركة أو أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار مع إدارة المنظمات الحكومية، حيث تأخذ إدارة المنظمات الحكومية أراء واحتياجات وتوقعات أصحاب المصلحة ومن بينهم العملاء أو الزبائن في الاعتبار عند اتخاذ قراراتها[3].

- الحوكمة هي مفهوم معني بكيفية حكم أي بلد شاملا سياسته الاقتصادية والمالية، والاجتماعية، وأطره التنظيمية، والالتزام بسيادة القانون على الجميع[4].

إذن فالحوكمة تعني إشراك واسع لجميع الأطراف المشاركة أو أصحاب المصلحة في عملية اتخاذ القرار مع إدارة المنظمات الحكومية، والالتزام بسيادة القانون على جميع الأطراف. وهي تعني إدارة متسقة وسياسات متماسكة، والتوجيه والعمليات و اتخاذ القرارات في جزء معين من المسؤولية.

2. **تعريف الحوكمة الالكترونية:** تعددت التعاريف للحوكمة الالكترونية بحسب المختصين والمستفيدين منها:

- تعرف منظمة اليونيسكو UNESCO الحوكمة الالكترونية على أنها "استخدام القطاعات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين تسليم المعلومات والخدمات وتشجيع تشاركها مع المواطنين في عملية صنع القرارات وجعل الحكومة أفضل من حيث فاعلية المساءلة والشفافية".[5]

- عرفها (Singh & Yadav) بأنها عبارة عن "استخدام الانترنت من قبل الحكومة لتقديم خدماتها للمواطنين، رجال الأعمال وأصحاب المصلحة الآخرين".

- وعرفها (Backus) بأنها " تطبيق للوسائل الإلكترونية في التفاعل بين الحكومة والمواطنين والحكومة والشركات وكذلك في العمليات الحكومية الداخلية لتحسين الديمقراطية والحكومة ومختلف الأعمال الأخرى".[6]

- هي استخدام التكنولوجيا الحديثة في تفعيل الدور الرقابي على عمل الإدارة وتحسين أدائها والمساهمة في بناء الشفافية بينها وبين العملاء.[7]

وعليه فالحوكمة الالكترونية مصطلح يشير إلى فكرة تغيير العلاقات المؤسسية وإشراك الشركاء، سواء من المجتمع المدني وقطاع الأعمال في الإدارة الإلكترونية، وهي وظيفة تقوم على استخدام القطاعات العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بهدف تحسين تسليم المعلومات والخدمات وتشجيع تشاركها مع المواطنين في عملية صنع القرارات، حيث تساعد على تحويل ودعم وظائف وهياكل النظام. وتفعيل الدور الرقابي على عمل الإدارة وتحسين أدائها والمساهمة في بناء الشفافية بينها وبين العملاء. أي أن الحوكمة الإلكترونية هي استخدام الوسائل الإلكترونية في دعم الحكم الرشيد.

3. **الفرق بين الحكومة الإلكترونية والحوكمة الالكترونية:** النقاط المذكورة أدناه جديرة بالملاحظة فيما يتعلق بالفرق بين الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية:

- ✓ نعني من خلال الحكومة الإلكترونية تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمليات الحكومية، كأداة لجعل الحكومة أفضل. من ناحية أخرى تعني الحوكمة الإلكترونية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحويل ودعم وظائف وهياكل النظام.
- ✓ في حين أن الحكومة الإلكترونية هي نظام، فإن الحوكمة الإلكترونية هي وظيفة.
- ✓ الحكومة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال أحادي الاتجاه. على العكس من ذلك، فإن الحوكمة الإلكترونية هي بروتوكول اتصال ثنائي الاتجاه.[2] [8]

ويركز جوهر الحوكمة الإلكترونية على الوصول إلى المستفيدين والتأكد من أن الخدمات المخصصة للوصول إلى الفرد المطلوب قد تم الوفاء بها؛ حيث يتم تطبيق الحوكمة الإلكترونية من خلال المستفيدين بواسطة الإدارة. وبالرغم من وجود فروق بين الحوكمة الإلكترونية E- Governance والحكومة الإلكترونية E-Government إلا أن الحوكمة الإلكترونية مهمة للحكومة الالكترونية حيث عانت العديد من تجارب الحكومات الالكترونية من التجارب الفاشلة والتي كانت في معظم الأحيان باهظة الكلفة ولم يكن هناك من يحاسب لأنه بالأساس لم توجد أية مقاييس لقياس النجاح والفشل، وحتى إن وجدت فقد غاب عن معظم تلك

2

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

الحكومات أهمية وجود رؤية واحدة متكاملة للجسم الالكتروني الحكومي بحيث تلتزم بمعاييره كافة الوزارات والإدارات العامة، أضف إلى ذلك أن الانتقال إلى الحكومة الالكترونية على المستوى التقني لم يوازيها نقلة متناسبة على المستوى الإداري والتنظيمي. من هنا تبرز أهمية الحوكمة في الحكومة الالكترونية والتي تعالج مواضيع جديدة لم تتطرق إليها التكنولوجيا من قبيل:

- ✓ وجود إطار وقوانين تحكم تصميم وإطلاق الخدمات الالكترونية.
- ✓ التزام الإدارات والوزارات بالمخطط التوجيهي العام الصادر عن السلطة المنوطة بإدارة الحكومة الالكترونية.
- ✓ المعايير والمقاييس التي يجب أن تعتمدها الدوائر الحكومية في حال قررت بناء أنظمة إلكترو -حكومية.
- ✓ جودة الخدمة وكيفية قياس مدى استخدامها من قبل الجمهور المستهدف.
- ✓ الأدوار التنظيمية والمسؤوليات في إطار إطلاق مشاريع الحكومة الالكترونية.

وهكذا فقد يؤدي انتشار الخدمات الالكترونية الحكومية بطريقة عشوائية إلى الضعف الإداري الحكومي بدلا من تطوير الإدارة الحكومية، ولمواجهة هذا التحدي تأتي الحكومة الالكترونية كأداة فعالة من أجل التأكد من أن الخدمات الحكومية الالكترونية سوف ترتفع بأداء الإدارة الحكومية إلى مستويات أفضل من المستوى الحالي.[9]

4. أهمية الحوكمة الإلكترونية:

- تعزيز دور مشاركة المواطنين وتكوين قنوات اتصال فعالة ومباشرة بين المواطن والجهات الحكومية.
- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية في الأداء الحكومي.
- توفير المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم اتخاذ القرار.
- الوصول إلى اقتصاد متنوع تنافسي مبني على المعرفة.
- تأكيد الشفافية في الإجراءات وتوفير المعلومات للمواطن عن شتى الأنشطة الحكومية.
- ترشيد الإنفاق الحكومي.
- تغيير الصورة التقليدية للحكومة ويتمثل ذلك في تبسيط الإجراءات والتخلص من الروتين.[10]

5. **ركائز الحوكمة الإلكترونية:** تستمد الحوكمة الإلكترونية باعتبارها التطبيق الافتراضي للحوكمة ركائزها من ركائز الحوكمة والتي تتمثل في:

أ. **الشفافية** : تعد الشفافية من المفاهيم الحديثة التي تعني التدفق المستمر للمعلومات المتعلقة بالحكم من مصادرها الحقيقية وعلانية تداولها عبر وسائل الإعلام المختلفة مما يتيح مراقبة الأداء الذي بدوره سوف يحد من الفساد، فمفهوم الشفافية يعني الانفتاح والتخلي عن الغموض والسرية والتضليل، وجعل كل شيء قابلاً للتحقق والرؤية السليمة، وهذا يمكن أن يتحقق من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تسهل الوصول إلى المعلومات وتوفرها على شبكة الانترنت. ومن هنا يمكن تلخيص أهمية الشفافية كما يلي:

- ✓ منع الممارسات الإدارية الخاطئة في العمل.
- ✓ تعزز من قدرات كافة الأجهزة الإدارية على مواكبة المتغيرات والمستجدات المحيطة بها.
- ✓ تعزز الرقابة الإدارية وتزيد من كفاءتها وممارستها من خلال وضوحها ودقتها للإجراءات الإدارية المعمول بها.
- ✓ تعمل على تحقيق التطور الإداري.

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

ب. **المشاركة**: المقصود بالمشاركة هنا كما أشار إليها (ناص الدين، 2012) إتاحة مجالس الحوكمة لمؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة في رسم السياسيات، ووضع قواعد العمل في مختلف مجالات المنظمة، وكذلك إتاحة الفرص لجميع العاملين في المنظمة أن يكون لهم دور في عملية صنع القرار.

ت. **المساواة**: عرفها(أبو الهيجاء،2017) بأنها مساواة الأفراد داخل المنظمات في الحقوق والواجبات، والمستمدة من المهام المناطة بهم مسبقا سواء في الأنظمة والتعليمات أو عقود العمل، دون النظر إلى الجنسية أو المعتقد ولا حتى الأفكار التي يؤمنون بها.

ث. **المساءلة**: ويقصد بالمساءلة كما عرفها (عبد الله وهادي، 2017) بأنها التزام الأشخاص والسلطات المخولة بإدارة الموارد العامة بالإدلاء بالمعلومات المتعلقة بإدارة تلك الموارد بحيث يكونون عرضة للاستجواب بخصوص قيامهم بالمسؤوليات المخولة لهم في الجوانب المالية وإدارة الأعمال والبرامج.[11]

6. **فوائد الحوكمة الالكترونية**: من بين أهم فوائد الحوكمة الالكترونية مايلي:

أ. **السرعة**: أحد أبرز فوائد الحوكمة الإلكترونية أنها تسرّع إنجاز المهام؛ حيث أتاحت الهواتف الذكية والخدمات عبر الإنترنت إمكانية النقل الفوري لكميات كبيرة من البيانات في جميع أنحاء العالم. وهو الأمر الذي يعني أنه من الممكن أن تعمل الحوكمة الإلكترونية على تسريع إنجاز الخدمات. وهي تُمكّن الشركات والأفراد أيضًا من الحصول على المعلومات بشكل أسرع وفي أي لحظة من اليوم مقارنة بالماضي.

ب. **تقليل التكاليف**: تسهم الحوكمة الإلكترونية في تقليل النفقات؛ إذ تستهلك الرسائل والسجلات المكتوبة وطريقة إنجاز الأشياء بالطريقة التقليدية الكثير من الوقت والجهد وإهدار الكثير من الأموال كذلك. ومن ثم فإن استبدال هذه الطرق التقليدية، واستخدام الهواتف الذكية والإنترنت يمكن أن يوفرا الكثير من المال، وتلك واحدة من أبرز فوائد الحوكمة الإلكترونية.

ت. **تعزيز التواصل**: يمكن أن يؤدي تطبيق الحكومة الإلكترونية أيضًا إلى تعزيز الاتصالات الأفضل بين الحكومة وقطاع الأعمال. وتلك مزية يستفيد منها رواد الأعمال والشركات الناشئة على نحو مخصوص؛ إذ يمكنها أن تتواصل بفعالية وتنافس تلك الشركات الكبرى الموجودة في السوق؛ من أجل الحصول على صفقة ما. وهو الأمر الذي يعني أن إحدى فوائد الحوكمة الإلكترونية تقليل الاحتكار وإتاحة مساحة للجميع، كما أنها تعمل، وفي الوقت ذاته على صنع سوق مفتوح وشفاف واقتصاد أقوى.

ث. **بناء الثقة**: تساعد الحوكمة الإلكترونية في بناء الثقة بين الحكومات والمواطنين، وهي عامل أساسي في الحوكمة الرشيدة، التي تسعى إلى استخدام الاستراتيجيات القائمة على الإنترنت؛ لإشراك المواطنين بشكل عام .

ج. **الكفاءة التشغيلية**: تسهم الحوكمة الإلكترونية في رفع الكفاءة التشغيلية بشكل عام؛ فمن خلال استخدام التقنيات الحديثة يمكن أداء المهام وتقديم الخدمات بشكل أسرع وأكثر كفاءة، ناهيك عن أنها ستوفر الكثير من الوقت والجهد؛ ما يتيح توجيههما (الوقت والجهد) إلى مهام أخرى أكثر نفعًا وفائدة.

ح. **تقليل الفساد**: لا يجمل بنا الحديث عن فوائد الحوكمة الإلكترونية من دون التطرق إلى تقليل الفساد إن لم يكن القضاء عليه؛ فإذا كنا نتعامل مع آلات صماء، وفي عصر رقمي أكثر ما يميزه هيمنة الرؤية، وكون كل شيء متاحًا ومعروفًا لدى الجميع، فهذا معناه أنه لم يعد للفساد فرصة ليعثر لنفسه على موطئ قدم.لكن السير في مسار الحوكمة الإلكترونية، والحق يقال ليس مسارًا سهلًا ولا ميسورًا، وإنما هو قرار جذري يستلزم القدرة على إحداث ثورة جذرية، ومخالفة المألوف والمُتعارف عليه كليًا.[12]

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

7. **مجالات الحوكمة الإلكترونية**: تتمثل مجالات الحوكمة الإلكترونية في:

أ. **الإدارة الإلكترونية**: الهدف الرئيسي من الإدارة الإلكترونية هو تعزيز الشفافية والمساءلة داخل المنظمة من أجل تحسين عملها وزيادة كفاءتها.

ب. **الخدمات الإلكترونية**: يركز هذا المجال على تقديم الخدمات الالكترونية للجميع.

ت. **التشاركية الإلكترونية**: ويقصد بالتشاركية الإلكترونية قدرة المنظمات على التفاعل مع الأفراد للحصول على أفضل سياسات وخدمات عالية الكفاءة.[13]

8. **تحديات الحوكمة الإلكترونية**: من بين أهم التحديات التي تواجه الحوكمة الإلكترونية وتعيق تطبيقها ما يلي:

- افتقار معظم المنظمات الحكومية إلى نظم الأرشيف الإلكترونية.
- معظم مواقع الوزارات والدوائر الحكومية على الانترنت لم تصمم وفقا للمعايير العالمية .ولم تضمن خدمات حقيقية يمكن أن تفيد المواطن؛حيث يغلب على تلك المواقع الجانب الإعلامي والتعريفي.
- معظم مواقع الوزارات تعطي مساحة كبيرة في الإتاحة لمعلومات تخص أنشطة الوزراء والوكلاء، وذلك مقابل مساحة أصغر لخدمات المستفيدين منها.
- تباين في مستوى التطور التكنولوجي والبنية التحتية بين الوزارات.
- سيادة الثقافة الورقية في التعاملات الإدارية بين الوزارات وداخلها.
- ضعف البنية التحتية للاتصالات.
- عدم وجود شبكة اتصال محلية تربط الوزارات مع بعضها.
- شيوع النمط الإداري التقليدي في التعاملات الإدارية.
- تفشي ظاهرة الفساد الإداري والبيروقراطية الإدارية وعلى مستوى متباين من مؤسسة إلى أخرى.
- مقاومة التغيير من قبل العاملين في الوحدات الحكومية والمتعاملين معها.
- ضعف دعم إدارة الموارد البشرية في الوحدات الحكومية.
- عدم وضوح مبادئ وسياسات تبني حوكمة تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الحكومية.
- عدم ملائمة الثقافة التنظيمية في الوحدات الحكومية لفكر الحوكمة الالكترونية.
- عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لعمليات وأنشطة تكنولوجيا المعلومات في الوحدات الحكومية.
- أولويات تكنولوجيا المعلومات غير محددة أو واضحة.

9. سبل **مواجهة تحديات الحوكمة الإلكترونية**: بشكل عام يمكن القول بأنه لمواجهة التحديات السابقة ينبغي على أي منظمة حكومية تسعى إلى تطبيق الحوكمة الإلكترونية القيام بما يلي :

- المواءمة بين إستراتيجية تكنولوجيا المعلومات وإستراتيجية المنظمة .
- المواءمة بين أولويات الإستراتيجية والأهداف في المنظمة مع أولويات تكنولوجيا المعلومات.

كما يمكن الحديث عن ضرورة:

- توفير الهياكل التنظيمية التي تسهل تنفيذ الإستراتيجية والأهداف.
- الإصرار على تبنّي وتطبيق إطار للرقابة على تكنولوجيا المعلومات.

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

- قياس أداء تكنولوجيا المعلومات. [14]

ثانيا. الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة:

يعتبر موضوع التنمية المستدامة من المواضيع التي استحوذت على اهتمام العالم خلال السنوات العشرين الأخيرة، فقد تم عقد العديد من المنتديات والقمم العالمية من أجلها، حيث أصبحت التنمية المستدامة من المطالب الأساسية من أجل تحقيق العدالة والإنصاف في توزيع الثروات بين الأجيال لمختلف الشعوب في هذا العالم.

1. **نشأة مصطلح التنمية المستدامة:** رغم أن مفهوم التنمية المستدامة لم يعرف بشكل رسمي إلا من خلال التقرير الشهير لرئيسة وزراء النرويج برنتلاند الصادر 1987، إلا أن مصدر الاهتمام به يعود لنهاية ستينات القرن الماضي من خلال ما كان يعرف حينها بنادي روما المكون من مجموعة من العلماء والمفكرين والنخبة، لفت هذا النادي حينها أنظار العالم إلى ضرورة التفكير جديا في التدهور البيئي الناتج عن التطور الاقتصادي المضطرد.

بعد ذلك بأربع سنوات وبالتحديد 1972، سيصدر هذا النادي تقريرا يدعو صراحة إلى الحد من النمو في ظل التوجهات العالمية الكبرى حينها المتمثلة في: التطور الصناعي المتزايد، النمو المضطرد للسكان، الانتشار الكبير لسوء التغذية، النقص المتزايد في الموارد الطبيعية وأخيرا تدهور النظام البيئي، سيشهد مؤتمر الأمم المتحدة المنعقد بستوكهولم نفس السنة والذي حذر المجتمع الدولي حينها من خطر نفاد المصادر الطبيعية ميلاد مفهوم "التنمية البيئية" والذي يدعو إلي نمط تنموي يأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية .

في بداية ثمانينيات القرن الماضي، بدأت أول تسمية لمصطلح التنمية المستدامة من خلال التقرير الذي أصدره الإتحاد الدولي للمحافظة علي الطبيعة. وقد كان من اللازم انتظار سنة سبع وثمانين وتسعة مئة وألف كي يدخل هذا المصطلح قاموس الدوائر السياسية عندما سلمت برنتلاند، رئيسة اللجنة الدولية للتنمية تقريرها الذي اختارت له عنوان : "مستقبلنا المشترك" لجمعية الأمم المتحدة، حيث شكل نواة اعتراف الدول والفاعلين السوسيو اقتصاديين بضرورة تطور نظم التنمية من خلال الأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية وكذا حقوق الأجيال المستقبلية، الشيء الذي أدى إلي ظهور مبادئ كالمسؤولية والوقاية والحذر في اتخاذ القرارات على المدى الطويل.

وفي سنة 1992، وبمناسبة انعقاد قمة الأرض أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، تم اعتماد ما يعرف بأجندة القرن الواحد والعشرين والتي شكلت أول رد فعل عملي لمفهوم التنمية المستدامة؛ ذلك من خلال إعداد استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة وإنشاء لجان محلية للتنمية المستدامة إعمالا بمبدأ "التفكير الشمولي والعمل المحلي".

تم تعريف مصطلح التنمية البشرية من خلال تقرير «مستقبلنا المشترك» على أنها "التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المستقبلية علي تلبية حاجياتها"، ومن ثمّ تم تداوله بشكل كبير من طرف الهيئات والمنظمات الدولية الفاعلة في ميدان التنمية، وكذا الدول من خلال إدماج هذا المصطلح في السياسات والاستراتيجيات التنموية، ويتمركز هذا المفهوم على ثلاث دعامات أساسية : تتمثل في ضمان النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية والحفاظ على البيئة. [15]

2. **مفهوم التنمية المستدامة:** برزت محاولات عديدة لتعريف التنمية المستدامة وهذه المحاولات ماتزال متواصلة منذ سنة 1987، إلا أنه يكاد يكون هناك إجماع حول فكرة مفادها مادام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعاريف تبقى مجرد محاولات. وفيما يلي بعض من هذه التعاريف.

- عرفت لجنة **برونتلاند** التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء لاحتياجاتها".

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

- واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام1992 على تعريف للتنمية المستديمة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريوديجانيرو البرازيلية عام 1992 على أنها "ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل".

- وعرفت كذلك على أنها: "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه".

- وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها: "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول". [16]

إذن كتعريف شامل للتنمية المستدامة يمكن القول بأنها **" عبارة عن نشاط شامل لكل القطاعات لتطوير وتحسين ظروف الو اقع بهدف إشباع حاجيات الأجيال الحالية وتحقيق رفاهيتهم (بما في ذلك الفقراء منهم) دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على إشباع حاجياتهم، آخذة في الحسبان تحديات محدودية الموارد الطبيعية القابلة للتجدد والحفاظ على الأنظمة البيئية".**

3. **أبعاد التنمية المستدامة**: للتنمية المستدامة أبعاد أساسية وأخرى ثانوية، سنتطرق لكل منهما كالتالي:

أ. **الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة**: التنمية المستدامة هي تنمية بثلاث أبعاد، اقتصادي، اجتماعي، بيئي.

- **البعد الاقتصادي**: ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.[17]

- **البعد الاجتماعي**: تتضمن عملية التنمية المستدامة التنمية البشرية التي تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والرعاية الصحية، فضلاً عن مشاركة المجتمعات في صنع القرارات التنموية التي تؤثر على المساواة والإنصاف، ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ هناك نوعين من الإنصاف، وهما: إنصاف الأجيال المقبلة، وإنصاف الناس الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصاً متساوية مع غيرهم في الحصول على الخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية، لذلك تهدف التنمية إلى تحسين فرص التعلم، وتقديم العون للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ولجميع فئات المجتمع.

- **البعد البيئي**: تسعى التنمية المستدامة إلى إنجاز عدد من الأهداف البيئية، ومن بينها ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب، بهدف ترك بيئة ملائمة ومماثلة للأجيال القادمة، نظراً لعدم وجود بدائل أخرى لتلك الموارد، ولمراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات مع تحديد الكمية المراد استخدمها بشكلٍ دقيق.[18] حيث يجب أن يحافظ النظام المستدام بيئيا على استقراره وتجنب الإفراط في استغلال نظم الموارد المتجددة او المصارف البيئية واستنزاف الموارد غير المتجددة.[19]

- البعد الثقافي: اعتبرت الثقافة الركيزة الرابعة للتنمية المستدامة في المؤتمر العالمي الثالث لمنظمة UCLG في مدينة مكسيكو، وتم إدراج الثقافة لأول مرة في جدول الأعمال الدولي للتنمية المستدامة، وذلك ضمن أهداف التنمية التي

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

اعتمدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2015، إن حماية الثقافة وتطويرها هما في نفس الوقت غاية في حد ذاتها ووسيلة مباشرة في تحقيق جزء كبير من أهداف التنمية المستدامة.[320]

ب. **الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة**: بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر، هناك من يضيف بعدا رابعا ويسمى بالبعد التكنولوجي وهناك من يسميه" بالبعد الإداري والتقني" إن هذا البعد هو الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وأن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا. [21]

وقد لعبت تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات دوراً كبيراً في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث ساهمت في الكثير من التطور المهم لتحسين أداء المنظمات الخاصة، كما عزّزت أنشطة البحث، وساهمت في تحديث أنماط المنظمة الجديدة التي تشمل حاضنات التكنولوجيا، والمدن، وحفّزت النموّ الاقتصادي، وأوجدت الكثير من فرص العمل، مما حدّ من الفقر والبطالة، وسهل وضع البرامج الهادفة إلى تحويل المجتمع إلى مجتمع معلوماتي، والعمل لتحقيق أهداف إنمائية ألفية، كما لعبت الاتصالات دوراً كبيراً في تحقيق التنمية المستدامة، حيث ساهمت الإذاعة الريفية الموجهة للتنمية المجتمعية في تدريب المزارعين، ولا بدّ من الإشارة إلى دور شبكة الإنترنت، حيث أنّها ساعدت على ربط رجال التعليم والمرشدين بالباحثين، وبمصادر المعلومات، الأمر الذي ساهم في تحسين الإنتاج الزراعي.[22] (عبيدات، 2017) كما أن بعض المختصين حاولوا إدماج بعد خامس ضمن أبعاد التنمية المستدامة وسمي بالبعد الثقافي، وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي.

كما يرى باحثون آخرون أن هناك بعدا سادسا ويسمى بالبعد السياسي، هذا الأخير يرمز إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هو الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل وبين الأجيال وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية. [23]

4. **خصائص التنمية المستدامة**: للتنمية المستدامة مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات كما أنها تقوم بتنمية تتجاوز معدلات النمو السكاني، حتى لا يعاني المجتمع من عجز، أو يلجأ إلى العوز، ويأخذ الفرد نصيبه من الناتج القومي، أو ما يسمى التنمية المستدامة للنمو الاقتصادي، وتتطلب ضرورة انخفاض معدلات استهلاك الموارد الطبيعية المتاحة لصالح ارتفاع معدلات النمو في جوانب أخرى كالصناعة والزراعة والتجارة.

- هي تنمية ترعى تلبية احتياجات الأجيال الحالية، وأيضاً احتياجات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، فهي تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلاً، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة أو ما يسمى التنمية المستدامة للموارد البيئية.

3

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

- هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية أو ما يسمى بالتنمية المستدامة للنمو الاجتماعي.

- هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

5. **استراتيجيات التنمية المستدامة:** تتمحور استراتيجيات التنمية المستدامة فيما يلي:

- **النمو التراكمي:** بربط اتجاهات النمو الاقتصادي بالقضاء على الفقر وتحسين البيئة المحيطة.

- **كفاءة استخدام البيئة أو ما يسمى الإدارة البيئية:** بأقل قدر من الطاقة الكثيفة، وبالتوفيق مع التنمية الاجتماعية، أي ربط التنمية الاقتصادية الاجتماعية والتنمية البشرية.

- توليد الوظائف وفرص العمل: من خلال ترشيد الاستهلاك والإعلان عن سلوك استهلاكي جديد يقلل من الفاقد ويزيد من قاعدة المستفيدين، ويؤدي ذلك إلى زيادة الادخار ثم الاستثمار، كذلك تأكيد معدل منتظم لزيادة السكان.

- تشجيع الإنتاج كبير الحجم بعيدا عن تلوث الهواء والمياه.

- إعادة توجيه التكنولوجيا وإدارة المخاطر لإطالة أعمار المنتجات والمواد وتخفيض استهلاك الطاقة أو ما يسمى الانتفاع بالطاقات الإنتاجية المتاحة.

- أخذ المتغيرات البيئية بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

- ترشيد العلوم والتكنولوجيا لخدمة الإنتاج بالجودة الشاملة والمواصفات العالمية والبيئة النظيفة، وتطبيق نظم متكاملة لصون الموارد الطبيعية والبيئية.[24]

6. **أهداف التنمية المستدامة:** تمتاز أهداف التنمية المُستدامة بأنها أهداف تمّ الموافقة عليها من قِبَل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ويبلغ عدد هذه الأهداف سبعة عشر هدفاً فعلياً تتلخص فيما يأتي:

- القضاء على الفقر بكل أشكاله.
- إنهاء المجاعة، تحقيق الأمن الغذائي،تحسين التغذية وترقية الاستدامة الزراعية.
- ضمان الحياة الصحية وترقية الرفاه للكل ولكل الأعمار.
- ضمان جودة عادلة وشاملة في التعليم وتحسين فرص التعلم مدى الحياة للكل.
- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والبنات.
- ضمان الوفرة والإدارة المستدامة للمياه والصرف الصحي للجميع.
- ضمان الحصول على الطاقة الحديثة بوفرة، بموثوقية واستدامة للكل.
- ترقية النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والكامل، والعمالة المنتجة واللائقة للكل.
- بناء هياكل مرنة، ترقية تصنيع شامل ومستدام وتعزيز الإبداع.
- تقليص عدم المساواة داخل وبين الدول.
- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة، مرنة ومستدامة.
- ضمان استدامة أنماط الإنتاج والاستهلاك.

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

- اتخاذ إجراءات عاجلة لمحاربة التغير المناخي وآثاره.
- المحافظة على الاستخدام المستدام للمحيطات، البحار والموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة.
- الحماية والمحافظة وترقية الاستعمال المستدام للأنظمة البيئية الطبيعية، الإدارة الفعالة للغابات ومحاربة التصحر ووقف تدهور الأراضي المحمية والمحافظة عليها والتنوع البيولوجي.
- ترقية مجتمعات شاملة وآمنة لأجل التنمية المستدامة، وتوفير الحصول على العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة، مسؤولة وشاملة على كل المستويات.
- تقوية وسائل إقامة وتنشيط الشراكة من أجل التنمية المستدامة.[25]

تمّ وضع أهداف التنمية المُستدامة بناءً على ما يُعرف بالأهداف الإنمائية التي تمّ العمل على تحقيقها بين عامي 2000م-2015م، وترتكز جميع أهداف التنمية المستدامة على أربعة محاور؛ وهي: المحور البيئي، والمحور الاجتماعي، والمحور الاقتصادي، ومحور الشراكات، وتضم 169 هدفاً فرعياً، و233 مؤشراً. ويعتمد تنفيذ أهداف التنمية المُستدامة على مدى نجاح البلدان في وضع وتنفيذ الخطط والسياسات التي تعمل على تحقيق هذه الأهداف، حيث ستكون هذه الأهداف بمثابة الدليل الذي يتمّ من خلاله وضع الاستراتيجيات المختلفة، ولا يقتصر العمل على تحقيق أهداف التنمية المُستدامة على الحكومات وحدها، بل يمتد ليشمل المكونات الأخرى للدولة؛ كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني.[26]

7. مقومات التنمية المستدامة:

أ. **النمو الاقتصادي**: يقصد بهذا المصطلح زيادة المصادر الاقتصادية التي تُعنى بزيادة الدخل القوميّ للدول الأعضاء في المؤتمر وفتح أسواق اقتصادية جديدة تستوعب أعداداً أكبر من العمالة، وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء بطرق اقتصادية مدروسة، تقوم على تبادل المصالح بين الدول المشاركة في المؤتمر.

ب. **الشمول الاجتماعي**: إنّ سعيَ التنميةِ المستدامةِ إلى جمع كلّ العالم تحت مظلة تنمويّة واحدة ساعدَ على إلغاء الفروقات الاجتماعية بين سكان العالم، وإلغاء التمييز بينهم على أساس عرق، أو طائفة، أو دين، وجَمَعَهم في سبيل هدف واحد وهو تحقيق الأهداف المنشودة من التنمية المستدامة، والتي تعود بالفائدة على الجميع، وبالتساوي، دون وجود أيّ فروقات تذكر.

ت. **حماية البيئة**: لقد شدد أعضاء مؤتمر التنمية المستدامة على أهمية المحافظة على موارد البيئة الطبيعية، ووضع سياسات مقننة لترشيد الاستهلاك، وخصوصاً في مجالات الماء، والطاقة، كما رمى إلى معالجة مشاكل البيئة المتمثلة في التلوث البيئي الناتج عن فقر الوعي البيئي في العديد من البلاد المشاركة في المؤتمر، وعلاج ما يمكن معالجته من هذه المخاطر، في ظل تكاتف دولي، وعالمي.[27]

ثالثا: العلاقة الارتباطية بين الحوكمة الإلكترونية التنمية المستدامة.

إن مبادئ الحوكمة الإلكترونية وكذا مبادئ التنمية المستدامة تتكامل في بينهما إذ إن كلاهما يسعى إلى تحسين الأداء والرفع من مستوى المردودية، وكذا ترشيد استعمال الموارد المالية والبشرية والطبيعية بما يخدم مصالح مختلف الأطراف، ولهذا فان الحوكمة الإلكترونية تعتبر آلية فعالة لتعزيز التنمية المستدامة.

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

1. **علاقة الحوكمة الإلكترونية بالتنمية المستدامة**: إن الملاحظ في أهداف التنمية المستدامة يجد الارتباط الواضح والأكيد بينها وبين مؤشرات الحوكمة الإلكترونية بحيث لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا من خلال تطبيق مبادئ ومؤشرات الحوكمة الإلكترونية.

أ. **ففي مجال التنمية الاقتصادية**: تساهم مؤشرات الحوكمة كالمشاركة والمساءلة والشفافية والعدالة الاجتماعية وسيادة القانون الخ في المساعدة على تحقيق جملة من أساسيات التنمية الاقتصادية المستدامة، لأنها ستترك أثرا ايجابيا في العديد من شؤون الحياة، ومن بين الانعكاسات الايجابية التي تكون على قطاع الاستثمار حيث ستساهم في تنمية الاستثمار وتشجيع الطلب الاستثماري وذلك لاطمئنان أصحاب رؤوس الأموال على أموالهم، وبما أن الطلب الاستثماري طلب مشتق فانه يعني أن الطلب الاستهلاكي سيشهد نموا وتطورا مما ينعكس على نمو وزيادة العرض أو الإنتاج وبالتالي زيادة وتيرة فاعلية الاقتصاد و تحريك عجلة النمو التي ستساهم في زيادة الدخل الناجمة عن تحسن مستوى التوظيف و العمالة مما سيؤدي إلى جذب الاستثمارات الخارجية ورؤوس الأموال إلى خارج البلاد وهذا يعني زيادة المدخرات من العملة الصعبة وحماية العملة المحلية وزيادة فرص العمل.

إن تعزيز مبادئ الحوكمة سوف يساهم في زيادة تعظيم أرباح الوحدات الاقتصادية وتحسين قدراتها التنافسية، كما أنه يساهم في تقويم أداء الإدارة العليا وتعزيز المساءلة والمحاسبة مما يدعم ثقة المستثمرين في أسواق المال، ولعل أهم ما تحققه هو محاربة الفساد المالي والإداري مما يساهم في تحقيق العدالة والشفافية وذلك لأنها توفر آليات مناسب تعمل على تقييم السياسات وتصحيحها التصدي لإساءة استخدام السلطة والنفوذ وهدر المال العام ومحاربة الفساد.

ب. **و أما في مجال التنمية السياسية و الاجتماعية**: إن مبادئ الحوكمة ستساهم وبشكل كبير في تعزيز وبناء التنمية الاجتماعية المستدامة وذلك من خلال مساهمتها في القضاء على الفقر والبطالة، كما ستؤدي إلى تعزيز دور السلطة التشريعية في سن القوانين المتعلقة بحقوق الإنسان مما يشعر الفرد بقيمته وكرامته التي هي أساس بناء العنصر البشري، كذلك تعزيز النظم القانونية الوطنية في تنفيذ القوانين للحد من انتشار الجريمة والاعتداء على سلامة المواطنين والاتجار غير المشروع ووضع تدابير فاعلة للتصدي للجرائم المختلفة،كم أن سيادة القانون ستساعد إلى حد كبير في تعزيز المساواة بين جميع أفراد المجتمع، وكذا الارتقاء بالشؤون الصحية والتعليمية والرعاية وتنوع الخدمات ومساعدة الفئات المهمشة و المشاركة في شؤون الحياة العامة،كما سيشعر الفرد بأنه شريك في صياغة القرار و يعتمد على نفسه من اجل تحقيق الذات من جهة، و انه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى،كما أن مبدأ المشاركة يساعد الأفراد على تحديدها و صياغتها و العمل معا من اجل تحقيقها والوصول إلى التنمية المنشودة بما يتلاءم مع احتياجاتهم، كما أن حرية تداول المعلومات والوثائق الحكومية ستضمن المساءلة والمحاسبة للقائمين على الشأن العام من خلال بيئة تقوم على التعددية وحرية الرأي، مما سيؤدي إلى المحافظة عل حقوق الإنسان،

ستعمل كذلك على تعزيز نظام دولة القانون ومؤسساتها المبنية على المحافظة على موارد الدولة وطريقة واستثمارها و توزيعها بصورة شفافة وواضحة وتخضع لمفهوم المحاسبة والمسؤولية ولأي تقصير تجاه الوطن والمواطن.[28]

2. **دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق التنمية المستدامة**: تعد الحوكمة الالكترونية تحولاً جذرياً في الطرق التي تتبعها الحكومات لمباشرة أعمالها بهدف اللحاق بالتطورات الهائلة التي قادها القطاع الخاص في مجال العمل الالكتروني بتقديم خدماته وانجاز قدر كبير من المعاملات مع عملائه باستخدام الكمبيوتر وشبكة الانترنت. وإدراك العديد من الدول أهمية الحوكمة الالكترونية للتنمية المستدامة، لأن الغرض الأساسي منها يستهدف أساساً تحقيق تنمية بشرية، ولا سيما ان

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

الفكر التنموي المعاصر يطرح مفهوم التنمية البشرية كمدخل للتنمية المستدامة التي تستمد مصادر استدامتها من تنمية قدرات البشر جميعاً وتمكينهم من استخدام طاقاتهم وتوسيع قدراتهم. كما ان مفهوم التنمية المستدامة لا يرى في الفرد مجرد مورد أو طاقة عمل أو مجرد عنصر من عناصر الإنتاج، بل يرى فيه كائناً أخلاقياً يملك القدرة على الإبداع والمشاركة في الحياة المجتمعية. وتطبيق الحوكمة الالكترونية سيؤدي الى قيادة وتوجيه عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين الخدمات الاجتماعية الأساسية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها وبناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية اللازمة لانطلاقة مسيرات التنمية وتأمين استدامتها.

3. **الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية**: يشهد العالم نموا متسارعا في المعطيات المعرفية والثقافية والمعلوماتية على نحو واسع. وقد أتاحت الثورة الرقمية في السنوات القليلة الماضية الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للبلدان النامية فرصة للتقدم بخطى سريعة للحاق بالركب العالمي ومجاراته في امتلاك ناصية تكنولوجيا المعلوماتية من خلال إقامة وبناء المنظومات المعلوماتية المتطورة وتهيئة كل مستلزماتها المادية والبشرية في إطار الحوكمة الالكترونية وذلك لتعزيز متطلبات وأهداف التنمية المستدامة وسد فجوة التنمية بينها وبين بلدان العالم المتقدم. إذ تتيح الحوكمة الإلكترونية القدرة على إدماج مبادئ العدالة الاجتماعية في البرامج التنموية والسياسات العامة من خلال تحديد الفجوات في سياسات تعتبر ذات أولوية؛ خاصة من النواحي الاجتماعية والصحية والخدماتية والثقافية، وتعزيز التنسيق بينها للوصول إلى تنمية مستدامة. ولقد أظهرت الأزمة الصحية العالمية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا الأهمية الكبيرة للحوكمة الإلكترونية في التصدي للأوبئة والحالات الطارئة وتداعياتها المختلفة على مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهو ما بات يشكل فرصة وتحدّ للدول بضرورة إحداث قفزة رقمية في مختلف المجالات لتعزيز قدراتها على إدارة المشكلات التنموية والتحديات التي تعترض برامجها من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يشمل المفهوم الأساسي للتنمية المستدامة تنمية تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم. وقد ترتب على ذلك شمول مفهوم التنمية المواقف المعنوية كالحرية واكتساب المعرفة، بمعنى أنها لا تعني الوفرة المادية فحسب، وإنما تعني تنمية القدرات البشرية المطلوبة والتوظيف العقلاني في مجالات النشاط الإنساني والإنتاج والسياسة والى الانتقال من الرأسمال البشري إلى الرأسمال الاجتماعي وصولاً إلى التنمية الإنسانية. وحيث تواجه الدول النامية العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي لازالت تعيق مسيرة التنمية والتقدم بها، وبينما استطاعت نظيراتها من الدول المتقدمة الوصول إلى مستويات عالية في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لازالت الدول النامية تعاني من مشكلات البيروقراطية والفساد والبطالة وعدم المساواة في الدخل والفقر ونقص البنية التحتية الضرورية، ما يحتم عليها ضرورة مواكبة التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي واستيعاب تطبيقاتها الرقمية لما تتيحه من فرص هائلة لتجاوز تلك المشكلات ومسايرة المعايير العالمية.[29]

خاتمة:

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

الحوكمة الإلكترونية تعد مشروعا حيويا لأنها تمثل المعيار الحقيقي لتطور البلد اتصاليا وإلكترونيا ومعلوماتيا الأمر الذي سيؤدي إلى ربط كافة مؤسسات الدولة ودوائرها بنظام اتصالاتي مميز سيقضي على الروتين والفساد الإداري والمالي وسيعمل على إنجاز كافة معاملات المواطنين بسرعة ويسر. وتعتبر التنمية المستدامة مقياسا لمدى تقدم الدول على كافة الأصعدة، فتحقيق الرفاهية للمواطنين والسكان على حد سواء.

تتطابق كل من أبعاد التنمية المستدامة ومجالات عمل الحوكمة الإلكترونية، حيث أن ما يطلب للتنمية المستدامة يمكن تنفيذه من خلال الحوكمة الإلكترونية في جميع المجالات. فالحوكمة الإلكترونية تساهم في تحسين عمل الإدارة الحكومية (الإدارة الإلكترونية، الحكومة الإلكترونية) ومن ثم تحقيق أحد أهم المحاور للتنمية، وتطبيق الحوكمة الإلكترونية يساعد على تحقيق الأهداف طويلة المدى لتحقيق أعلى معدلات النمو خلال تنفيذ برامج التنمية المستدامة.

الهوامش:

[2] خلدون موسى عمران، و ندى بدر جراح. (2014). تأمين حماية مواقع الحوكمة الإلكترونية للشركات في محافظة البصرة - دراسة إستطلاعية -. **مجلة دراسات البصرة** ، المجلد 9: العدد 18، الصفحات 1-29.

[3] أحمد السيد محمد الدقن. (2017). دور الحوكمة الإلكترونية في دعم مشاركة العملاء في تحسين جودة الخدمات الحكومية باستخدام إطار أهداف مراقبة أنظمة المعلومات والتكنولوجيا. **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** ، المجلد 18، العدد 1، جامعة القاهرة، الصفحات 136-165.

[4] علي توفيق الصادق، (2019)، الحوكمة الجيدة تعزز التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 20 04, 2021، من موقع الخليج: https://www.alkhaleej.ae .

[5] العياشي زرزا، (2015)، من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة الإلكترونية للإدارات المحلية. **مجلة القانون والمجتمع**، المجلد3 العدد 1، جامعة أحمد دراية – أدرار، الصفحات 84-112.

[6] كريمة جلام، فعالية الحوكمة الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية: مع الإشارة إلى حالة الجزائر. **الملتقى الدولي العلمي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية حالة البلدان العربية**، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، 29/30 أكتوبر 2014، ص 03.

[7] أبو بكر بوسالم، محمد بن ذهيبة، و صلاح الدين قدري. (2018/03/29). دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق إستدامة الشركة - دراسة تحليلة -. **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد4، العدد 3، جامعة العربي بن المهيدي- أم البواقي، الصفحات 256-268.

[8] الإختلافات الرئيسية بين الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية. (بلا تاريخ)، تاريخ الاسترداد 2021/04/27، من موقع https://ar.gadget-info.com/

[9] أحمد السيد الدقن.مرجع سابق.

[10] برنامج التدريب الوطني بالحوكمة الإلكترونية. (08 11, 2014). تاريخ الاسترداد 30 04, 2021، https://mail.uotechnology.edu.iq.

[11] العنود إبراهيم الهروط، الإتجاهات نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات الخاصة الأردنية وأثرها في تميز الأداء الجامعي: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في الأعمال الالكترونية، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018، ص 15-17.

[12] محمد علواني. (28/ 11/ 2020). فوائد الحوكمة الإلكترونية .. ثورة تخالف المألوف. تاريخ الاسترداد 27 04, 2021، من مجلة رواد الأعمال: https://www.rowadalaamal.com/

[13] إبراهيم العنود الهروط. مرجع سابق.

[14] أحمد السيد الدقن. مرجع سابق.

[15] التنمية المستدامة: نشأة ومفهوم المصطلح، التحديات والآفاق بالنسبة للدول النامية. (21/ 08/ 2013). تاريخ الاسترداد 30 4, 2021، من مجلة البديل: http://www.elbadil.info

[16] عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010، ص 12.

[17] التنمية المستدامة. (30/ 11/ 2015). تاريخ الاسترداد 30/ 04/ 2021، من موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net

[18] علا عبيدات. (30/ 05/ 2017). أبعاد التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 2021/,04/30، من موقع الموضوع: https://mawdoo3.com.

[19] ربحي فاطمة، (2021)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة حالة مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت-، **مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة**، المجلد 04، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، ص ص 91-110.

[20] أقموم فاطمة، (2021)، أهمية اليقظة الإستراتيجية في انتهاج المؤسسة لمسار التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، **مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة**، المجلد 04، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، ص ص 75-90.

[21] عبد الرحمان العايب. مرجع سابق.

[22] علا عبيدات ، مرجع سابق,

[23] عبد الرحمان العايب، مرجع سابق، ص 29.

[24] جمعة مصطفى عطية. (13 ,08 ,2016). خصائص التنمية المستدامة واستراتيجياتها. تاريخ الاسترداد 30 ,04 ,2021، من موقع شبكة الألوكة: https://www.alukah.net

[25] مسعود بن مويزة. (2018). دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية - إشارة لحالة الجزائر-. **المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال** ، مركز رفاد لدراسات والأبحاث، المجلد4، العدد3، الصفحات 372-394.

[26] علاء أحمد كساسبة. (30 ,01 ,2019). أهداف التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 30 ,04 ,2021، من موقع موضوع: https://mawdoo3.com.

[27] مريم مساعدة. (06 ,09 ,2016). مقومات التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 04 ,30 ,2021، من موقع موضوع: https://mawdoo3.com

[28] محمد يدو، شريف لدهم، و نور الدين حرزلاوي، حوكمة المؤسسات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ودور مراقبة التسيير في تعزيز مبادئها، **الملتقى الوطني حول: مر اقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع**، البليدة: جامعة لونيسي علي، 2017/04/25.

[29] أحمد العربي. (بلا تاريخ). الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية. تاريخ الاسترداد 30 ,04 ,2021، من المدايين: https://almadayinpost.com/.

قائمة المراجع:

الأطروحات:

1. العنود إبراهيم الهروط، الإتجاهات نحو تطبيق الحوكمة الإلكترونية في الجامعات الخاصة الأردنية وأثرها في تميز الأداء الجامعي: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير في الأعمال الالكترونية، كلية الأعمال، قسم إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018.
2. عبد الرحمان العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2010.

المقالات:

1. خلدون موسى عمران، و ندى بدر جراح. (2014). تأمين حماية مواقع الحوكمة الإلكترونية للشركات في محافظة البصرة - دراسة إستطلاعية -. **مجلة دراسات البصرة** ، المجلد 9: العدد 18، الصفحات 1-29.
2. أحمد السيد محمد الدقن. (2017). دور الحوكمة الإلكترونية في دعم مشاركة العملاء في تحسين جودة الخدمات الحكومية باستخدام إطار أهداف مراقبة أنظمة المعلومات والتكنولوجيا. **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية** ، المجلد 18، العدد 1، جامعة القاهرة، الصفحات 136-165.
3. العياشي زرزار. (2015). من الحوكمة المحلية إلى الحوكمة الإلكترونية للإدارات المحلية. **مجلة القانون والمجتمع**، المجلد3 العدد 1، جامعة أحمد دراية – أدرار، الصفحات 84-112.
4. أبو بكر بوسالم، محمد بن ذهيبة، و صلاح الدين قدري. (29 ,3 ,2018). دور الحوكمة الإلكترونية في تحقيق إستدامة الشركة - دراسة تحليلة -. **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد4، العدد 3، جامعة العربي بن المهيدي- أم البواقي، الصفحات 256-268.
5. ربحي فاطمة، (2021)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر- دراسة حالة مديرية الصناعة والمناجم لولاية تيسمسيلت-، **مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة**، المجلد 04، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الصفحات 91-110.
6. أقموم فاطمة، (2021)، أهمية اليقظة الإستراتيجية في انتهاج المؤسسة لمسار التنمية المستدامة – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية-، **مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة**، المجلد 04، العدد 02، جامعة تيسمسيلت، الصفحات 75-90.

المجلد 06 العدد 01 جوان 2023 ص: 100-116
ISSN : 2710-8589 E-ISSN : 2716-8743

7. مسعود بن مويزة. (2018). دور السياحة في تعزيز أهداف التنمية المستدامة وفقا لتقارير منظمة السياحة العالمية - إشارة لحالة الجزائر-. **المجلة العالمية للإقتصاد والأعمال** ، مركز رفاد لدراسات والأبحاث، المجلد4، العدد3، الصفحات 372-394.

المداخلات:

1. كريمة جلام. (2014). فعالية الحوكمة الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية: مع الإشارة إلى حالة الجزائر. **الملتقى الدولي العلمي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية حالة البلدان العربية**، بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة، يومي 30/29 أكتوبر 2014، ص 03.
2. محمد يدو، شريف لدهم، و نور الدين حرزلاوي، حوكمة المؤسسات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة ودور مراقبة التسيير في تعزيز مبادئها، **الملتقى الوطني حول: مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع**، البليدة: جامعة لونيسي علي، 2017/04/25.

المواقع الانترنت:

1. علي توفيق الصادق. (2019/11/17). الحوكمة الجيدة تعزز التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 20 04, 2021، من موقع الخليج: https://www.alkhaleej.ae .
2. الإختلافات الرئيسية بين الحكومة الإلكترونية والحوكمة الإلكترونية. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 04/27/ 2021، من موقع https://ar.gadget-info.com/.
3. برنامج التدريب الوطني بالحوكمة الإلكترونية. (2014/11/08). تاريخ الاسترداد 2021/04/30، https://mail.uotechnology.edu.iq.
4. محمد علواني. (28 11, 2020). فوائد الحوكمة الإلكترونية .. ثورة تخالف المألوف. تاريخ الاسترداد 27 04, 2021، من مجلة رواد الأعمال: https://www.rowadalaamal.com/
5. التنمية المستدامة: نشأة ومفهوم المصطلح، التحديات والآفاق بالنسبة للدول النامية، (2013/08/21). تاريخ الاسترداد 30 4, 2021، من مجلة البديل: http://www.elbadil.info
6. التنمية المستدامة. (2015/11/30). تاريخ الاسترداد 2021/04/30، من موقع الجزيرة: https://www.aljazeera.net
7. علا عبيدات. (2017/05/30). أبعاد التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 2021/04/30، من موقع الموضوع: https://mawdoo3.com.
8. جمعة مصطفى عطية. (13/ 08/ 2016). خصائص التنمية المستدامة واستراتيجياتها. تاريخ الاسترداد 2021/04/30، من موقع شبكة الألوكة: https://www.alukah.net
9. علاء أحمد كساسبة. (2019/01/30). أهداف التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 2021/04/30، من موقع موضوع: https://mawdoo3.com.
10. أحمد العربي. (بلا تاريخ). الحوكمة الإلكترونية والتنمية المستدامة في الدول النامية. تاريخ الاسترداد 2021/04/30، من موقع المدايين: https://almadayinpost.com/.
11. مريم مساعدة. (2016/09/06). مقومات التنمية المستدامة. تاريخ الاسترداد 2021/04/30، من موقع موضوع: https://mawdoo3.com